



وسط النزاع:
انخراط الصغار مع
المجموعات المسلّحة
في النزاعات المعاصرة
ملخص تنفيذي



UNITED NATIONS
UNIVERSITY

نسمع في يومنا هذا عن عشرات الآلاف من الصغار المنخرطين مع المجموعات المسلحة¹ في نزاعات سوريا والعراق ومالي ونيجيريا واليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا وغيرها من الأماكن. كيف ينتهي الأمر بهؤلاء الصغار في هذه النزاعات مع تلك المجموعات المسلحة غير التابعة لدولة (NSAGs) وما سبب هذا الأمر؟ وما الذي قد يساهم في زيادة أو تقليل فرصهم للخروج من صفوف تلك المجموعات؟ يُحلّل هذا الكتاب الدليل المرتبط بحركة الصغار من وإلى المجموعات المسلحة، ويطرح الطرق التي يُمكن للمجتمع الدولي من خلال تحسين الجهود لمنع تجنيد الصغار والتعامل معه. ويُركّز الكتاب على الفرضية الشائعة والتي تقول بأنّ النزاعات المعاصرة ذات طبيعة استثنائية وأنّ المجموعات المسلحة المنخرطة بها تتطلب سياسة فريدة واستجابات مبنية على برامج محدّدة.

يطرح البحث فكرة أنّ أغلب الصغار لا "يرغبون" بالانضمام إلى النزاعات بقدر أنّهم "يكبرون" فيها. فالنزاعات تُحدّد المعلومات التي يرونها والخيارات التي يخرجون بها. وهي تشدّهم وتدفعهم في كلّ الاتجاهات. فالنزاعات تُفكّك علاقاتهم. وهي تزيد من حدّة ما يحتاجونه وتفتح عليهم أبواب مخاطر غير معلومة لهم. وتصلّ النزاعات هوياتهم وترفع من مستوى حاجتهم للبحث والعتور على هدف لحياتهم. وفي نهاية الأمر، نرى أنّ قوى النزاع تحدّد من السبل المتاحة أمام الصغار، وتؤدي بكثير منهم، مع الأسف، إلى الاستغلال والعنف والصدمات.

إنّ هذه النتائج تُضعف من الطرح الذي يقول أنّ "التطرّف العنيف" أو الجانب الفكري العقدي هو السبب الأساسي الذي يدفع الصغار نحو المجموعات المسلحة. إضافة إلى ما سبق، يُشير هذا الكتاب إلى أنّ المجتمع الدولي يستمر بالارتكاز إلى آراء غير واقعية وقديمة ترتبط بالطرق يترك فيها الصغار المجموعات المسلحة وأفكارها سعيًا لإعادة الإندماج في حالات غير مستقرّة. علمًا أنّ سوء الفهم هذا قد يوصل إلى سياسات وبرامج غير مناسبة ومضرة في بعض الأحيان.

ومن خلال الإضاءة على هذه التحديات والإشارة إلى هذا الدليل المتوافر والمُجرب عمليًا، سيطرح هذا الكتاب خمسة مفاهيم لجهود دولية أكثر فاعلية لمعالجة ومنع تجنيد الصغار واستخدامهم من قبل المجموعات المسلحة: (1) اجتناب البرامج التي تُركّز بطريقة أساسية على العوامل الفكرية؛ (2) ادخال المكونات الفكرية في الحالات الفريدة الضرورية وحين يُمكن دمجها ضمن جهود أكبر وأشمل للتعامل مع الاحتياجات والمخاطر المرتبطة بالصغار؛ (3) ضمان أنّ كل الخطوات التدخلية مُجربة وعملية؛ (4) التقييم المستمر للخطوات التدخلية المُستخدمة على المدى الطويل؛ وأخيرًا (5) تفاعل الصغار بصفتهم شركاء وليس مستفيدين فقط.

1. هذا الكتاب

هذا الكتاب هو واحد من سلسلة مُخرجات نتجت عن مشروع بحثي تعاوني استمر على مدى عامين وهدَفَ إلى الإجابة عن أسئلة ترتبط بالأسباب والكيفية التي ينضمّ بها الصغار إلى صفوف المجموعات المسلحة غير التابعة لدولة، ويُستخدمون من قبلها في النزاعات المعاصرة ثم تركها. هذه المبادرة هي بقيادة جامعة الأمم المتحدة (UNU) وتعاون وثيق ورعاية سخية من منظمة غوث الأطفال (UNICEF)، ومكتب عمليات حفظ السلام الخاص بالأمم المتحدة (DPKO)، وحكومتَي لوكسمبورغ وسويسرا. يدمج المشروع عامل المراجعات المكتبية الموسّعة؛ مع ثلاث دراسات لحالات تركز على عمل ميداني فعلي في سوريا والعراق ومالي ونيجيريا؛ وتحليل خاص بالتحديات التي تواجه برامج منع، وإطلاق، وإعادة دمج الصغار الذين شاركوا في نزاعات معاصرة. أمّا الهدف النهائي للمشروع فهو استخدام نتائج عملية مُجربة لتوفير إرشاد برنامجي الميدانيين الذين يعملون على حماية الأطفال من الانخراط مع المجموعات المسلحة غير التابعة لدولة.

أمّا أساس هذا المشروع فهو بحث دراسة الحالة، والذي ارتكز على مقابلات مع أطراف مهمة ذات صلة، ونقاشات مع مجموعات تركيز، واستبيانات، وغيرها من الطرق البحثية. وفي كل دراسة حال، بُدلت جهود كبيرة لبحث الصغار والمراهقين على فهم تجاربهم. في العراق، أجرى الباحثون استبيانًا أوليًا على 45 صغيرًا مسجونين أو محكومين بتهمة التعامل مع الدولة

¹ يستمر تجنيد الصغار واستخدامهم من قبل المجموعات المسلحة، ويُركّز هذا المنشور على تجنيد الصغار واستخدامهم من قبل المجموعات المسلحة غير التابعة لدولة. لقراءة قائمة القوّات المسلحة التي جرى تحديدها على أنّها جهات جندت واستخدمت الصغار، يُمكن العود إلى الصغار والنزاعات المسلحة: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 24 أغسطس 2017، رقم: A/72/361-S/2017/821.

الإسلامية، إلى جانب مقابلة 143 مُخبر رئيسي، بمن في ذلك مقاتلين سابقين كانوا تحت سنّ 18 عامًا عند تجنيدهم من العراق والأردن ولبنان وتركيا. في نيجيريا، أجرى الباحثون استبيانًا أوليًا لأكثر من 200 شخص مُشرد داخليًا تأثروا بالعنف الناتج عن عملية بوكو حرام، وحصلت على معلومات من 39 مقابلة مع صغار كانوا على صلة سابقة مع بوكو حرام، وكانت هذه المقابلات ضمن مبادرة مشتركة مع جامعة الأمم المتحدة وبرنامج الاستقرار والمصالحة في نيجيريا. في مالي، أجرى فريق البحث 65 مقابلة ونظّم 12 مجموعة نقاش مع أكثر من 190 شخص من محافظات تأثرت بطريقة مُركزة، وحصل على معلومات من خمسة مجموعات تركيز تابعة لجامعة الأمم المتحدة شملت أطفالاً من تلك المناطق.

2. تشخيص المشكلة

تُشير نتائج البحث الأساسي في هذا الكتاب إلى أنّ الفهم الشائع لمسألة تجنيد الصغار واستخدامهم وتركهم المجموعات المسلّحة في النزاعات المسلّحة لا يعكس، وبطرق متعدّدة، الحقائق على أرض الواقع.

- **التأثير الحارّف الناتج عن التركيز على "التطرّف العنيف":** من السرديات التي تُفرض وبقوّة (من جهات خارج النزاع على الأقلّ) على النزاعات المعاصرة تلك التي ترتبط بمفاهيم "التطرّف العنيف" والفكر العقدي أو "زرع التطرّف". إنّ تبسيط النزاعات - وانخراط الصغار بها - إلى جانب طرح المسألة بمستوى أو بعد واحد سيؤدّي حتمياً إلى تحريف العوامل الدافعة، والتي هي بحقيقتها ذات أوجه متعدّدة ومعقّدة ومتشابكة في أكثر الأحيان. ففي مالي مثلاً، نجد أنّ السرديات التي تُركّز على التطرّف العنيف وزرع التطرّف لا تجد لها صدى مع المجتمعات المحليّة التي ترى أنّ النزاعات المحليّة على الموارد والماشية - والتي يزيد من حدّتها التغيّر المناخي وفساد وضعف وتراجع الدولة - هي أمور أكثر أهمية لهم. ونجد أنّ مصير هذه الحركات هو الضياع عند تحويل الأزمة في مالي إلى توصيف ثنائي بسيط للأطراف المشاركة فيها. فهذه المقاربة تؤدّي إلى المساواة بين مجموعات بينها تباينات كبيرة تختلف في توصيفاتها الأساسية والتي قد تكون أكثر أهمية من الوسم بالتطرّف العنيف (مثل: السيطرة المناطقيّة ورعاية الدولة والأهداف الخارجة عن إرادة الدولة).
- **دور الفكر العقدي:** إنّ التركيز المُضخّم على دور الفكر العقدي في دفع المجتمعات والأفراد إلى الانخراط مع المجموعات المسلّحة يُبيّن لنا التأثير الحارّف الناتج عن تركيز خارجي فردي. ولقد أظهر الدليل المفصّل في هذا الكتاب والذي جُمع من سوريا والعراق ومالي ونيجيريا أنّ الفكر العقدي نادراً ما يكون القوّة المحرّكة لإنخراط الصغار مع المجموعات المسلّحة. وحتى في الحالات التي يلعب فيها الفكر العقدي دوراً في توجّه الصغار نحو مجموعة مسلّحة، نجد أنّه واحد من عدّة عوامل دافعة أو مُسهّلة لذلك. مثلاً، نرى في نيجيريا أنّ بوكو حرام قد جمعت بين فكرها العقدي الديني مع نبذ الدولة النيجيرية، علماً أنّ السبب الثاني قد يكون عامل الدفع الأهمّ لانخراط النيجيريين مع بوكو حرام لأنهم عاشوا ظلم وعنف الدولة ضدّهم.
- **تعدّد الأسباب:** وتاماً مثلما كان الحال عبر التاريخ، فإنّ انخراط الصغار مع المجموعات المسلّحة في يومنا هذا هو أمر متعدّد الأوجه. لقد انخرط الصغار مع المجموعات المسلّحة لأسباب متقاطعة بدءاً من الإكراه بالعنف وصولاً إلى الأسباب الدنيوية. ونرى في يومنا هذا تداخل العوامل المُحدّدة التي تؤثر على عملية الانخراط مع العوامل التي أثّرت على إنخراط الصغار في النزاعات القديمة، بما في ذلك الحصول على الأمن المادي والغذائي، وتأثير العائلة والأقران، والحافز المادّي والإكراه، والحصول على مقام، والشعور بالهويّة. إضافة إلى هذا، نرى أنّ عوامل توتير النزاع تضع الصغار في دائرة مخاطر عديدة لها نتائج عكسية متعدّدة تتخطّى مسألة الانخراط مع المجموعات المسلّحة غير التابعة لدولة. مثلاً، نرى أنّ العوامل التي تدفع الصغار الذين يعيشون الحرب الأهلية في سوريا نحو الانخراط مع مجموعة مسلّحة هي ذاتها التي قد تُعرضهم إلى مخاطر الإتجار بالبشر والعمل الإستغلالي، وغيرها من المخاطر الأخرى. وفي الوقت الذي نرى فيها عوامل بنيوية واجتماعية تؤثر وبطريقة خاصة على حالات مُحدّدة، نرى أنّ توجّه كل واحد من الصغار يُحدده خليط خاص من عوامل المخاطر المتداخلة والإحتياجات ومستوى المطوّعية. ومع الأسف نرى أنّ المعرفة المحيطة بعوامل وإجراءات الحماية التي قد تحمي الصغار من عمليات التجنيد في المجموعات المسلّحة والتوجّه المجموعي للمجتمع ما تزال في مرحلة النشوء الأوليّة.

● **المُغالطة المرتبطة بالحيادية:** في كثير من الحروب المعاصرة، ومثلما هو الحال في القديمة منها، نجد أنه يستحيل منع الصغار من الارتباط بطرف من أطراف النزاع. وحين تكون المجموعات المسلحة جهة التوظيف الوحيدة ونرى أنها تُمارس سيطرة مادية على العامة، فإنّ الإنخراط مع مجموعة مسلحة قد يُمثّل الإستراتيجية الوحيدة الواقعية للاستمرار بالحياة. وفي مناطق سوريا حيث تنتشر البطالة، نرى أنّ خيارات الصغار لتوفير المعيشة لأنفسهم وعائلاتهم قليلة مقارنة مع خيار الانضمام إلى المجموعة المسلحة التي تُسيطر على المنطقة. وحين تعتقد الدولة أنّ كل المراهقين والشباب في المناطق مرتبطون بمجموعات ثائرة، مثل حلب، نرى أنه لا فائدة من الحيادية. وعند إثارة حالات عدم الارتباط للشبهات عمّا إذا كان الفرد قد قطع صلته حقًا بمجموعة ثائرة، فإنّ فوائد تغيير الجهة والارتباط بمجموعة للدفاع عن النفس تفوق تلك الناتجة عن البقاء على الحياد، وقد حدث هذا مع الصغار الذين تركوا مجموعة بوكو حرام وأجبروا على الانضمام إلى القوة المشتركة المدنية (CJTF). وأيضًا نرى أنه من غير المرجح للصغار اجتناب الارتباط مع مجموعة مسلحة أو مجموعات دفاع ذاتية محلية إذا كانت عائلاتهم أو مجتمعاتهم كلها منخرطة مع طرف. ومثال على هذا في مالي حيث التحريك المجتمعي هو العامل المسيطر، برغم التقليل من شأنه، لحركة الصغار نحو المجموعات المسلحة.

● **اختلاف ساحات النزاع الداخلية والخارجية:** إنّ تحديد الفوارق بين العوامل التي تؤثر على ارتباط الصغار بمجموعة مسلحة ضمن ساحات النزاع وتلك التي تُحرّك المشاركة من مناطق قريبة أو بعيدة عن نقاط القتال أمر مهم. وتُظهر الأدلة من النزاعات في سوريا والعراق أنّ وسائط التواصل الاجتماعي تلعب دورًا في التجنيد ضمن مناطق النزاع، ولكنها ذات تأثير أكبر على المناطق البعيدة. تُعدّ التغطية الإعلامية ووسائط التواصل الاجتماعي القنوات الأهم والتي تُوفّر للصغار والمراهقين البعيدين معلومات عن النزاع. حيث يُمكن لوسائط التواصل الاجتماعي أن تكون صلة مع المجموعات المسلحة، أو نسخة إفتراضية أو وسيلة مُعزّزة للتواصل الشخصي المباشر مع الجهات المسلحة. ويرتبط اختلاف أساسي آخر بالفكر العقدي. فمع كثير من الصغار والمراهقين السوريين الذين انخرطوا في مجموعات مسلحة نجد أنّ الفكر العقدي لم يكن الدافع الأساسي لإنخراطهم. وتُظهر بعض الأدلة أنّ الفكر العقدي لعب دورًا أكبر مع الأفراد الذين انخرطوا في القتال من مناطق خارج ساحة النزاع.

● **جاذبية المقام الاجتماعي في المجموعات المسلحة:** قد تُصعب مقاومة جاذبية المجموعات المسلحة، وخصوصًا تلك التي توصف بأنها مجموعة إرهابية أو متطرّفة عنيفة أو جهادية. لكن كثيرًا من الصغار والمراهقين، وخصوصًا داخل مناطق النزاع، يرون أنّ المجموعات المسلحة تُوفّر هوية جاهزة، ومجتمعًا، وشعورًا بالقيمة، ونوعًا من النظام في قلب الفوضى. وتعمل المجموعات المسلحة على استغلال رغبة الصغار القويّة تجاه الإيثار والارتباط بالمجموعة. وإضافة إلى هذا، فإنّ المجموعات المسلحة تستطيع توفير مزايا فردية للصغار والمراهقين، سواءً كان ذلك على شكل غذاء وحوافز مالية أو مزايا أخرى غير مادية. وفي المجتمعات التي تركز على هيكلية تراتبية صارمة في مالي ونيجيريا، نرى أنّ المجموعات المسلحة تُوفّر سبيلًا للبايعين حتى يعبروا عن أنفسهم والحصول على مقام أعلى من الذي يوفّره المجتمع لشخص في هذا العمر. أخيرًا، وبالرغم من أنّ الصغار لم يرغبوا بالانضمام طوعًا إلى مجموعة مسلحة، فإنّ آليات المجموعة قد تقود إلى تحديد هوية الصغار متى أصبحوا جزءًا منها وربطهم بها وأفرادها. وهذا يُصعّب عملية تركها.

3. رسم الطريق نحو الأمام

يمتاز تجنيد الصغار واستخدامهم من قبل المجموعات المسلحة في النزاعات المعاصرة بأوجه شبه مهمة مع تلك المرتبطة بنزاعات قديمة. وأيضًا، نرى أنّ جهود حماية كثيرة قد أُعيقت بسبب التحدّيات ذاتها التي شهدناها في الماضي. لكن النزاعات الحالية تمتاز بآليات جديدة - سواءً من ناحية طبيعتها، أو نطاقها، أو حدتها، أو جمعها للعوامل - وهذا ما يزيد من التحدّيات التي تواجه عمليات معالجة ومنع تجنيد الصغار واستخدامهم.

● **اجتناب النظر إلى النزاعات المعاصرة على أنها إستثنائية.** يُحدّر البحث في هذا الكتاب من النظر إلى النزاعات المعاصرة والمجموعات المنخرطة فيها - خصوصًا تلك التي توصف بأنها إرهابية أو متطرّفة عنيفة أو جهادية - على أنه إستثنائية، وهذا ما يستثنيها من مرحلة مقارنتها مع حالات أخرى و/أو فرض إجابات فريدة خاصة بها. ومن هنا نرى أنّ وصف المجموعات المسلحة مثل الدولة الإسلامية وبوكو حرام والقاعدة في المغرب الإسلامي بأنها فريدة،

استناداً فقط على الفكر العقدي الذي ينشرونه، سبباً بطريقة غير واقعية علاقتها مع الفكر العقدي ويحد من رؤية كل الآليات وسيُصعب هذا عملية التعامل معها وفق برامج صحيحة (مثل السيطرة المناطقيّة وعملها مع الجريمة المنظّمة). وتُعزّز نتائج متعدّدة الاستنتاج الذي يُظهر عدداً كافياً من أوجه التشابه مع نزاعات قديمة، وهذا ما يوجب تطبيق الدروس وتجارب البرامج من النزاعات القديمة. وفي الوقت ذاته، نرى أنّ النزاعات المعاصرة تمتاز بتحدّيات جديدة و/أو مركّبة تتطلّب تحليلاً دقيقاً وتعاملاً مُعمّفاً. مثلاً، نرى أنّ الإعلام قد غطى كلّ الحروب الأجنبيّة، ولكن الابتكارات التّقنيّة ووسائل التواصل الاجتماعي قد وفّرت للشباب وصوّلاً غير مسبوق إلى النزاعات، ومرتكبي أعمال العنف، وحتى ضحاياهم. وتشمل التغيّرات الكبيرة الأخرى تزايد وانقسام المجموعات المسلّحة، والأهداف التي تتخطى سلطة الدولة والتي تسعى بعض المجموعات المسلّحة لتحقيقها، وزيادة تدويل النزاعات المعاصرة. ولقد ساهمت ردّات فعل الدول على النزاعات المعاصرة في زيادة البصمة الأمنيّة على الحيّز الإنساني، وطرح قوانين أكثر لمواجهة الإرهاب، وزيادة المعالجات التأديبيّة للصغار الذين يُظنّ أنّهم كانوا على صلة بمجموعات مسلّحة. وعلى صعيد أكثر شمولية، نجد أنّ من المطلوب إجراء تحقيقات أكثر تنوعاً للنزاعات المعاصرة وآلياتها وأطرافها.

- **إعادة التدقيق بقطع الصلة والابتعاد.** إنّ المفاهيم الشائعة للطرق التي يقطع بها الصغار صلاتهم بالمجموعات المسلّحة هي قديمة وخاضعة لتأثير المناخ السياسي الحالي تجاه المجموعات التي توصف بأنّها إرهابية أو متطرّفة عنيفة أو جهادية. إنّ توقّع الخروج من مجموعة مسلّحة وأنّه سيكون حدثاً منفصلاً يبدو محاولة إستمرار من الوقت (وكيفية) الذي جرى فيه تفكيك مجموعات مسلّحة كاملة ضمن عملية سلام. لكن الخروج من المجموعة المسلّحة في حقيقة الأمر هو عبارة عن إجراء، أو بتوصيف أدقّ، سلسلة متداخلة من الإجراءات التي يبتعد بها الفرد عن العنف ويقطع صلته به من الناحيتين الفعلية والنفسية. ويُرجّح أنّ الإجراءات هذه تتأثر بكيفية وسبب ارتباط الصغار بالمجموعة، إلى جانب تجاربهم في صفوفها. وفي حالات كثيرة، لا يكون قطع الصلة أو الابتعاد إجراءً سهلاً أو ضمن طريق مستقيم، بل مليء باللحظات المناسبة والبدائيات. وفي حالات النزاعات النشطة، مثلما أظهرت دراسة حالتيّ سوريا والعراق، فإنّ عوامل التوتير التي يشعر بها كثير من الصغار والمراهقين عند تركهم مجموعة مسلّحة، قد تدفع بهم مرّة أخرى إلى صفوفها أو التحوّل إلى مجموعة أخرى، إلى جانب أنّ هذه العوامل قد تُشكّل عوائق تواجه عملية إعادة الإدماج. وهذا المفهوم القديم الذي يصف الخروج بأنّه حدث منفصل وفردى - وخصوصاً بالنسبة للمجموعات الإرهابية - قد تسنّده القوانين التي تُجرّم العضوية في تلك المجموعات إلى جانب الظنون التي ترى أنّه لا يُمكن للأفراد الارتباط بهذه المجموعات المتعصّبة بطريقة عادية غير مقصودة. لكن ارتباط الصغار بالمجموعات المسلّحة نادراً ما يكون ثنائي التوصيف في يومنا هذا (مثال: "عضو" أو "غير عضو")، وهو عادة يكون ارتباطاً سيّلاً، حتى مع أكثر المجموعات المسلّحة عنفاً. ويبدو هذا حقيقةً في حالات التحريك المجتمعي خصوصاً حيث يعيش الصغار إلى جانب مجموعات مسلّحة وحيث تكون طبيعة التفاعل غير منتظمة أو غير رسمية. وفي تلك الحالات، يُرجّح أنّ الصغار لا يُمكنهم ترك المجموعة المسلّحة التي يرتبطون بها قبل حياد المجتمع أو سحب دعمه لتلك المجموعة. ولمساعدة الصغار على ترك النزاع المسلّح نهائياً، يجب أن تكون برامج المعالجة واقعية وتستند إلى حقائق الارتباط وتعكس إجراءات واضحة للخروج.

- **إعادة ضبط التوقّعات الخاصة بالتدخل عبر البرامج.** وتنص واحدة من مبادئ اتفاقية باريس على أنه يجب إطلاق الصغار المرتبطين بمجموعات مسلّحة "طوال الوقت، وحتى في خضم النزاع أو طوال فترة النزاع."² وبعد إطلاقهم، يجب إقراض أنّ معظم الصغار سيعودون إلى عائلاتهم ويندمجون مرّة أخرى في مجتمعاتهم. وفي كل واحد من النزاعات التي جرت دراستها تفصيلياً في هذا الكتاب، نجد مساحات شاسعة من المناطق التي بقيت غير مستقرّة - فالإقتصاد مشلول، ولا توجد خدمات أو سلطة قانونية. حيث نرى في سوريا مثلاً، أنّ معدّل البطالة مرتفع، وأنّه لا وجود لمدارس مفتوحة أو خدمات إجتماعية أساسية، ويتوافق هذا مع إنتشار العنف. وهذا ما يطرح السؤال التالي: بماذا سنعيد دمج هؤلاء الصغار؟ هل يجب على المجتمع الدولي تعديل توقّعاته من برنامجي الإطلاق وإعادة الدمج، علماً أنّ هذين البرنامجين، كما هو حال برامج المنع، محدودا النطاق والمدة والتمويل مقارنة مع النزاع الذي يجري فيه وبشكل متزايد تطبيقهما؟ وحتى إذا نجحت البرامج في معالجة احتياجات الصغار وعوامل الخطر، وعملت لتعزيز

² تُعدّ مبادئ باريس توجيهات دولية تشمل معرفة عالمية وتتمّ آليات عالمية وضعت للتعامل مع حماية الصغار الذين جرى تجنيدهم واستخدامهم من قبل مجموعات وقوات مسلّحة. منظمة غوث الأطفال (UNICEF)، مبادئ باريس: مبادئ وتوجيهات خاصة بالصغار المرتبطين بقوات أو مجموعات مسلّحة، فبراير 2007، ص. 5، الفقرة 1.5. يُمكن قراءته من الرابط: www.unicef.org/emerg/files/ParisPrinciples310107English.pdf

مستوى المطورة عندهم لمواجهة التحديات المستقبلية، فهل يُمكن للصغار الذين خاضوا كل هذا أن يتحمّلوا وبطريقة واقعية الظروف البنوية والضغوطات التي تمتاز بها النزاعات النشطة؟

4. المبادئ التوجيهية

نظرًا إلى النتائج التي تُبين أنّ ارتباط الصغار بالمجموعة المسلحة ناتج عن عدّة عوامل تتقاطع في أكثر الأوقات، فإنّ هذا الكتاب يطرح مخاوف بشأن فائدة وضع برامج ضيقة الأفق تُركّز على الجانب الفكري العقدي. إنّ مجالات العمل الناشئة لمنع ومواجهة التطرف العنيف (PVE و CVE)، قد تكون ذات تأثيرات إيجابية محتملة محدودة، بما في ذلك الانتقال من وضع تقاعلي إلى وضع إستباقي إلى جانب جهود معالجة الإقصاء السياسي. ولكنها أيضًا تسبّب مخاوف أخرى. ويظهر هذا جليًا في المستويات الفرعية لبرامج منع ومواجهة التطرف العنيف PVE و CVE والتي تركز على قراءة فكرية عقديّة ضيقة الأفق ومبسّطة للنزاع، والفشل في تقدير جاذبية المجموعات المسلحة، والعمل وفقًا لافتراضات قديمة عن الكيفية والأسباب التي تجعل الناس يرتبطون بمجموعات عنيفة أو يتركونها. ويُرجّح أن تكون هذه البرامج غير فاعلة في معالجة العوامل التي تحرك النزاعات وتُنشّط الانخراط فيها. وإذا كان التركيز على هذه البرامج مُحدّدًا وأنها توصف ببرامج "منع التطرف العنيف PVE" أو "مواجهة التطرف العنيف CVE"، فقد يجعلها هذا ضارة إذا سببت إستياءً أو وصمًا أو زادت في عزل المجتمعات التي وُضعت للتفاعل معها. وانطلاقًا من هذه المخاوف نرى أن الكتاب يختم بخمسة مبادئ عامة لإرشاد القرارات بشأن وقت وكيفية تعديل الجهود الخاصة بمنع وإطلاق وإعادة دمج الصغار لمواجهة الآليات المتغيرة الخاصة بالنزاعات المعاصرة.

(أ) تجنّب البرامج القياسية التي لا تناسب أيّ حالة والتي تُركّز بشكل أساسي على العوامل الفكرية العقديّة. إنطلاقًا من أنّ الفكر العقدي لا يلعب دورًا تحفيزيًا أساسيًا في انخراط صغار كثر في مجموعات مسلحة تنشط في نزاعات معاصرة، نجد أنّ لهذا السبب، "برامج التدخّل القياسية لا تتناسب مع أيّ حالة على أرض الواقع".³ لذا من المنطقي دمج النشاطات الموجهة و/أو التدخلية المرتبطة بالجانب الفكري العقدي إذا كانت هناك دلائل واضحة على أنّها ستكون ذات تأثيرات ممانعة. إضافة إلى هذا، يجب تشكيل رسائل وعناوين هذه التدخلات أو النشاطات بحيث لا تؤدي إلى عزلة إضافية للمجتمعات التي تريد التفاعل معها.

(ب) يجب دمج المكونات الفكرية العقديّة، متى كان ذلك ضروريًا، مع مقارنة شاملة أوسع للتعامل مع الاحتياجات والمخاطر المرتبطة بالصغار. توجد بعض الأدلة التي تُشير إلى أنّ الفكر العقدي قد يُصبح أكثر أهمية خلال مرحلة التلقين أو يتحوّل لحدّة لاحقة تُبيّن سبب المشاركة والانخراط في العنف. فحين يكون الفكر العقدي، أو أيّ عامل آخر خاص بالنزاع أو المجموعة المسلحة، سببًا لتحفيز الأفراد الصغار أو التأثير عليهم، فإنّ أيّ برنامج يجري تطبيقه بشكل كامل لمنع أو لإطلاق أو لإعادة دمج يجب أن يُعالج هذه العوامل كجزء من مقارنة شاملة أوسع. علمًا أنّه قد يصعب التمييز بين الفكر العقدي وعوامل مهمّة أخرى (مثل: المجتمع). ويجب على أيّ مكوّن من هذه البرامج، والذي يهدف إلى معالجة العامل الفكري العقدي، أن يُخفّف من حدّة المخاطر المحتملة المرتبطة بها وأن يكون مُجربًا ومستمدًا من مستويات فهم متعدّدة لأسس الفكر العقدي وكيفية علاقه بالأطراف المستفيدة منه.

(ج) يجب أن تكون التدخلات مُجربة. يجب تطبيق النشاطات الخاصة التي تهدف إلى منع استخدام وتجديد الصغار و/أو التعامل مع الصغار الذين يوصفون بأنهم إرهابيين، أو متطرفين عنيفين، أو جهاديين فقط بعد تحليل مُجرب ودقيق للنزاع والمخاطر، سبقه تقييم رَجح وبقوّة نسبة النجاح وفقًا لتجربة سابقة. وقد يعني هذا التركيز على مفاهيم أخرى مدعومة ومُجربة مثل إجراءات المجموعات، والجهود لتغيير المفاهيم المعتادة الإجتماعية المرتبطة بالعنف، والتدخلات التي تزيد من كلفة العنف السياسي.

(د) التقييم المستمر للخطوات التدخلية المُستخدمة على المدى الطويل. عند تطبيق أيّ تغيير أو ابتكار في البرامج، يجب عندئذ تقييمها باستمرار على المدى الطويل لمعرفة إذا كان لها آثار منع و/أو إعادة دمج إيجابية و/أو إذا نتج عنها ما لم يكن مُخطّطًا له. يجب إدخال نتائج التقييم المستمر إلى برنامج المراقبة، ويجب أن تكون البرامج مرنة حتى يُمكن تغيير اتجاهها إذا تبيّن أنّ مقارباتها لا تُحقّق التأثيرات المطلوبة.

³ اقتباس من كلمة إبراهيم سياسي (مع حصولنا على إذنه)، «التعامل مع ومنع تجديد الصغار واستخدامهم في المجموعات المسلحة المعاصرة غير التابعة للدولة والمنخرطة» بالعنف المتطرف، إجتماع عمل الخبراء، أبوجا، 4-5 يوليو 2017.

٥) **تفاعل الصغار بصفتهم شركاء وليس مستفيدين فقط.** في نهاية الأمر، نجد أنّ مفتاح إنهاء عملية تجنيد الصغار هو ذاته المعروف منذ عقود، ألا وهو بناء مجتمعات آمنة ومزدهرة وشاملة، لا يحتاج فيها الصغار إلى الاعتماد على مجموعات مسلحة للحصول على احتياجاتهم الأساسية أو الشعور بقيمة ذاتية. ولن يتحقّق هذا الهدف النهائي بسرعة أو سهولة، لكن برامج منع تجنيد وإطلاق وإعادة دمج الصغار قد تلعب دوراً على المدى الطويل لحلّ النزاع وتثبيت السلام. والأهمّ هو أنّ الصغار ليسوا مستفيدين من هذه الجهود وحسب، بل عليهم أن يكونوا شركاء في تخطيط وتطبيق سُبلهم الخاصة للتعافي وإعادة الإندماج وتحقيق المصالحة. إنّ طريق السلام طويل وشاقّ؛ وقد يكون علينا حملهم في بدايتهم، ولكنهم سيجملوننا في النهاية.



THE GOVERNMENT
OF THE GRAND DUCHY OF LUXEMBOURG
Ministry of Foreign and European Affairs

Directorate for Development Cooperation
and Humanitarian Affairs



United Nations
Peacekeeping



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Federal Department of Foreign Affairs FDFA